



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
لجنة البنيات الأساسية
والطاقة والمعادن
والبيئة

تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة
حول حريق المحطة الحرارية لتوليد
الطاقة بالوطنية بإقليم طانطان

محتويات التقرير

- 3 مقدمة ⑤
- 8..... تشكيلة المهمة الإستطلاعية المؤقتة..... ⑤
- 12..... دور المهمة الإستطلاعية المؤقتة..... ⑤
- 16 ظروف بناء المحطة الحرارية لتوليد الطاقة و دواعي أشغال التوسعة..... ⑤
- 19 أسباب الحادث الذي تعرضت له المحطة الحرارية لتوليد الطاقة..... ⑤
- 21 الخسائر الناجمة عن الحادث..... ⑤
- 23 التدابير المتخذة أثناء الحادث..... ⑤
- 26 الإجراءات الواجب اتخاذها بعد الحادث..... ⑤
- 27 الخلاصات و التوصيات..... ⑤
- 32 ملاحق و وثائق..... ⑤

ورقة تقنية

- ⊙ رئيس لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة : النائب السيد احمد التهامي
- ⊙ رئيس المهمة الإستطلاعية المؤقتة : النائب السيد احمد التهامي
- ⊙ مقرر المهمة الإستطلاعية المؤقتة : النائب السيد محمد السلاسي
- ⊙ الإطار الإداري المكلف بالمهمة الإستطلاعية المؤقتة : السيد خالد الحرفي
- ⊙ صاحب الطلب : الفريق الإشتراكي
- ⊙ تاريخ تقديم الطلب : 10 ماي 2012
- ⊙ تاريخ دراسته بمكتب اللجنة : 14 ماي 2012
- ⊙ تاريخ إحالته على مكتب مجلس النواب : 15 ماي 2012
- ⊙ تاريخ الموافقة عليه من طرف مكتب مجلس النواب : 23 ماي 2012
- ⊙ تاريخ القيام بالمهمة الإستطلاعية المؤقتة : 8/7/6 يونيو 2012
- ⊙ عدد اجتماعات أعضاء المهمة لدراسة مسودة التقرير : 3
- ⊙ تاريخ دراسة التقرير باللجنة : 25 دجنبر 2012
- ⊙ تاريخ إحالة التقرير على مكتب مجلس النواب : 28 دجنبر 2012

مقدم

* نبذة عن السياسة الطاقةية بالمغرب

برؤية استشرافية رائدة، قوامها التثمين الأمثل لكل الموارد والطاقات، يمضي المغرب بخطى واثقة في بناء نموذج تنموي متميز يستجيب لتطلعات مختلف الشرائح المجتمعية ويكفل تنمية مستدامة تنتفع بقطافها الأجيال المتعاقبة.

وتجسد السياسة الطاقةية الوطنية التي أرسى دعائمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هذه الرؤية الاستشرافية خير تجسيد، خاصة وأنها تنبني على استثمار مكامن الطاقات المتجددة التي حبا الله بها المملكة.

فقد سطر المغرب، سياسة طاقة ناجعة تشكل أداة للتنمية الاقتصادية وتسريع وتيرة التنمية البشرية والمحافظة على البيئة. وترنو هذه السياسة إلى المساهمة في تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة الناجمة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي يشهده المغرب، وذلك بفضل الأوراش الكبرى التي تم إنجازها أو التي توجد في طور الإنجاز في قطاعات الفلاحة والصناعة والبنيات التحتية والإسكان والسياحة وغيرها.

وتصبو الإستراتيجية الطاقةية الجديدة، إلى بناء باقة طاقة متنوعة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية تمكن المغرب، في آن واحد، من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والحفاظ على البيئة وبالتالي تقليص تبعيته للخارج في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يراهن، في المديين المتوسط والبعيد، على أن يتم بالتدرج إحلال الطاقات المتجددة، بوصفها طاقات نظيفة ودائمة، محل الطاقات الأحفورية.

وهكذا ستلبي الطاقات المتجددة، على المدى البعيد، متطلبات الأمن الطاقى للمملكة كما ستكفل مواجهة التحولات المناخية الناجمة أساسا عن استعمال الطاقات الأحفورية المسببة لانبعاث الغازات الدفينة.

وتتطلع هذه الاستراتيجية أيضا إلى إيلاء مكانة متميزة لتنمية الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة حيث سترتفع حصة الطاقات المتجددة ضمن مجال إنتاج الطاقة بالمغرب إلى 42 بالمائة بحلول سنة 2020، مقابل 26 بالمائة حاليا.

ومن المرتقب أن يتوزع حجم إنتاج الطاقات المتجددة سنة 2020 بالتساوي بين الطاقة الشمسية (14 بالمائة) والطاقة الريحية (14 بالمائة) والطاقة الكهرومائية (14 بالمائة).

وبذلك فإن المغرب، الذي يراهن في بناء مستقبل اقتصاده وتنميته على الطاقات المتجددة، يعمل من أجل بلوغ هذا الهدف، على إطلاق مشاريع ضخمة ذات صيت عالمي من قبيل «المشروع المغربي للطاقة الشمسية» باستثمارات إجمالية قدرها 70 مليار درهم، و«البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية» بقيمة تفوق 31 مليار درهم.

ويسعى المشروع الوطني للطاقة الشمسية، الذي سيجعل المغرب فاعلا مرجعيا في هذا المجال، إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية قدرتها 2000 ميغاواط في أفق 2020.

ويندرج هذا المشروع في إطار الاستراتيجية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والرامية، بالخصوص، إلى تنويع مصادر تزويد المغرب بالمنتجات الطاقية.

ويتيح هذا المشروع، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الثاني من نونبر 2009 بورزازات، إحداث شركة خاصة به، أطلق عليها «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية» وعهد إليها بإنجاز خمس محطات للطاقة الشمسية بكل من ورزازات وعين بني مطهر وسبخة الطاح وفم الواد وبوجدور.

أما البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية، فيروم إحداث حقول ريحية جديدة ستساهم في رفع القدرة الكهربائية المتولدة من أصل ريحي من 280 ميغاواط حالياً إلى 2000 ميغاواط سنة 2020.

وإذا كان تطوير مجال الطاقات المتجددة يتطلب حالياً، تعبئة استثمارات كبرى مقارنة مع المصادر الطاقية الأحفورية فإن التقدم التكنولوجي سيمنح هذه الطاقات، التنافسية اللازمة حتى تستغني عن أي دعم.

والواقع أن جميع هذه المشاريع والبرامج المتعلقة بالطاقة النظيفة من شأنها أن تجعل المغرب فاعلاً مرجعياً وأساسياً بإفريقيا والعالم العربي في مجال الطاقة المتجددة، كما تعكس الإرادة السياسية القوية للمملكة في تطوير الطاقات النظيفة لا سيما وأنها تتوفر على إمكانات ومؤهلات هائلة في مجال الطاقة المتجددة سواء منها الشمسية أو الريحية أو المائية (مناطق ساحلية بطول 3500 كلم).

ويتوفر المغرب على اثنتا عشرة (12) محطة حرارية لتوليد الطاقة، منها (10) محطات تابعة للمكتب الوطني للكهرباء و (2) تابعتين للمركز الحراري بالجرف الأصفر (JLEC)، وهي موزعة حسب المناطق كما يلي:

⊙ (4) محطات تستعمل الفحم (المحمدية، جرادة، الجرف الأصفر)

⊙ (6) محطات تستعمل الفيول (المحمدية، القنيطرة، طانطان، أكادير، تيط

مليل، تطوان،)

⊙ محطتان تستعملان الغاز (عين بني مطهر، تهدارت)

* الهدف من تكوين المهمة الإستطلاعية المؤقتة

تم القيام بهذه المهمة الإستطلاعية المؤقتة، بعد حجم الخسائر المادية الناتجة عن حدوث انفجار و اندلاع حرائق بخزانات الفيول بالمحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطنية بإقليم طانطان بتاريخ 26 ابريل 2012، ووعياً من لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب بأهمية الحدث وخطورة تداعياته، وبضرورة الوقوف على حقيقة الأمر، لتقديم الإجابات المطلوبة عن التساؤلات المطروحة، سواء من طرف الرأي العام أو الإعلام أو

سكان جماعة الوطية بإقليم طانطان وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالجانب البيئي ببلادنا.

وحددت اللجنة لمهمتها 6 أهداف كبرى وهي الوقوف على حقيقة:

1. ظروف بناء المحطة و دواعي توسيعها سنتين بعد ذلك
2. أسباب الحريق
3. حجم الخسائر الناجمة عن الحريق
4. التدابير المتخذة أثناء الحريق
5. الإجراءات الواجب اتخاذها بعد الحادث للوقاية من تكراره
6. الخلاصات و التوصيات

* مسطرة تكوين المهمة الإستطلاعية المؤقتة

تم تكوين المهمة الاستطلاعية المؤقتة عبر المسطرة التي يحددها النظام الداخلي لمجلس النواب من خلال المادة 40 و التي تفيد بأنه "يجوز للجان الدائمة أن تكلف بناء على طلب من رئيسها بعد موافقة مكتب اللجنة أو رئيس فريق أو ثلث أعضاء اللجنة، عضو أو أكثر من أعضائها، بمهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط و ظروف تطبيق نص تشريعي معين، أو موضوع يهم المجتمع، أو يتعلق بنشاط من أنشطة الحكومة و الإدارات والمؤسسات و المقاولات العمومية باتفاق مع مكتب مجلس النواب"

"يتعين على رئيس المجلس أن يسهر على توفير الشروط الضرورية لقيام أعضاء اللجان بمهامهم بما في ذلك السعي لحصولهم على الوثائق و البيانات اللازمة لذلك"

"يعد النواب المكلفون بمهمة الإستطلاع تقريراً من أجل عرضه على اللجنة قصد مناقشته و إحالته على مكتب المجلس الذي يقرر في شأن مناقشته في جلسة عامة"

لقد تداول مكتب اللجنة في الموضوع بتاريخ 14 ماي 2012، وأحاله إلى مكتب المجلس بتاريخ 15 ماي 2012، الذي وافق عليه بتاريخ 23 ماي 2012. حيث أعد مكتب اللجنة برنامجاً مدققاً للعمل، وفق تنسيق منظم مع مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة وذلك بغية تهيئ جميع الظروف لإنجاح هذه المهمة.

* تشكيلة المهمة الإستطلاعية المؤقتة

تضمنت تشكيلة المهمة الإستطلاعية المؤقتة ممثل عن كل فريق نيابي وكل مجموعة نيابية، أغلبية و معارضة، و هي نفس التشكيلة التي أشرفت على تحرير التقرير، حيث كانت هناك رغبة لدى جميع الأعضاء أن يكون التقرير عملا جماعيا يعكس آراء جميع مكونات المجلس. واختارت بالاجماع النائب المحترم السيد محمد السلاسي مقرا لها، وفقا لقاعدة التناوب الجاري بها العمل في اللجن الدائمة بمجلس النواب. وهي كالتالي:

الإسم	الصفة	الفريق أو المجموعة النيابية
السيد احمد التهامي	رئيس لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة-رئيس المهمة الاستطلاعية المؤقتة-	الأصالة والمعاصرة
السيد الغازي اجطيوي	عضو المهمة الاستطلاعية	التقدم الديمقراطي
السيد المصطفى الجاري	عضو المهمة الاستطلاعية	الإتحاد الدستوري
السيد حسان التابي	عضو المهمة الاستطلاعية	الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدلية
السيد محمد السلاسي	مقرر المهمة الاستطلاعية	التجمع الوطني للأحرار
السيد محمد عصام	عضو المهمة الاستطلاعية	العدالة والتنمية
السيد لحسن بنواري	عضو المهمة الاستطلاعية	الفريق الإشتراكي
السيد سيدي إبراهيم خي	عضو المهمة الاستطلاعية	الفريق الحركي
السيد عبد النبي بعوي	عضو المهمة الاستطلاعية	الأصالة والمعاصرة
السيد سعيد بعزيز	عضو المهمة الاستطلاعية	المجموعة النيابية للحزب العمالي
السيد محمد الميري	عضو المهمة الاستطلاعية	مجموعة تحالف الوسط
السيد اليزيد الطاخي	عضو المهمة الاستطلاعية	المجموعة النيابية المستقبل

* الإطار الإداري المرافق: السيد خالد الحرفي: لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

* المهمة الإستطلاعية المؤقتة منبثقة عن لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

لقد تم تكوين المهمة الإستطلاعية المؤقتة، بناء على الطلب الذي توصلت به اللجنة من الفريق الإشتراكي بتاريخ 10 ماي 2012، الهادف إلى "الوقوف على الأسباب التي كانت وراء الحادث المأساوي الذي تعرضت له المحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطنية، ومعرفة ملبساته والخسائر المادية والأضرار البيئية الناجمة عنه"، ذلك أن الإشكالية التي جاءت في هذا الطلب

تتعلق بقضايا الطاقة والبيئة وهي تدخل ضمن اختصاص اللجنة المحددة في المادة 35 من النظام الداخلي لمجلس النواب. " لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة, عدد أعضائها: 50 تختص بما يلي: التجهيز, النقل, الماء, البيئة, المواصلات, الطاقة والمعادن, المياه والغابات, التنمية المستدامة. "

*برنامج اشتغال المهمة الإستطلاعية المؤقتة

بدأت المهمة الإستطلاعية المؤقتة عملها بتاريخ 06 يونيو 2012 وذلك بالتوجه عبر الطائرة من مدينة الدار البيضاء صوب مدينة أكادير, بعدها تنقل الوفد عبر حافلة خاصة نحو مدينة طانطان قاطعا بذلك 350 كلم من الطريق. وفي مساء نفس اليوم عقد السادة النواب أعضاء المهمة الاستطلاعية المؤقتة اجتماعا تحضيريا ليوم عمل هذه المهمة المحدد في 07 يونيو 2012. بدأ السادة النواب مهمتهم الاستطلاعية بلقاء عمل مع السيد عامل اقليم طانطان بمقر العمالة وبحضور السيد المدير العام المساعد للمكتب الوطني للكهرباء. بعد ذلك توجه الوفد نحو الجماعة الحضرية الوطية والتي تبعد ب 25 كلم عن مدينة طانطان. وبعد الوصول للمحطة الحرارية لتوليد الطاقة التي تبعد ب كيلومترين عن الجماعة الحضرية الوطية, قام الوفد بتفقد واستطلاع مختلف وحدات وتجهيزات المحطة الحرارية لتوليد الطاقة وخاصة الأجزاء التي تعرضت للحريق, مستمعا بذلك لشروحات وتوضيحات المسؤولين عن المحطة سواء المحليين أو المركزيين. بعدها تم تقديم عرض في الموضوع من طرف المسؤولين المركزيين للمكتب الوطني للكهرباء. كما تم الاستماع لقائد عمليات التدخل وهو قائد الوقاية المدنية بمدينة طانطان.

وخلال نفس اليوم انتقل الوفد إلى مقر الجماعة الحضرية للوطية لعقد لقاء عمل مع أعضاء المجلس البلدي وبحضور ممثلين عن ست جمعيات من المجتمع المدني المهمة بالجانب البيئي بالمنطقة, وذلك للإستماع لوجهات نظرهم بخصوص الحادث الذي تعرضت له المحطة الحرارية لتوليد الطاقة.

وفي 08 يونيو 2012, عاد الوفد نحو مدينة أكادير عبر الحافلة, بعدها

استقل الطائرة صوب مطار محمد الخامس بمدينة الدار البيضاء.

وفي 26 يونيو 2012, عقد السادة النواب أعضاء المهمة الإستطلاعية المؤقتة جلسة عمل بمقر مجلس النواب, مع السيد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء وبحضور السيد المدير العام المساعد ومدير التوزيع ومدير الانتاج بنفس المكتب, بالإضافة لحضور ممثل عن شركة EMSSA المكلفة بأشغال توسعة المحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطية بمدينة طانطان دام أربع ساعات.

في 10 يوليو 2012, اجتمع السادة النواب أعضاء المهمة الاستطلاعية المؤقتة وذلك بغية دراسة الوثائق التي طلبها السادة النواب من المكتب الوطني للكهرباء, ذات الصلة بالمحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطية بطانطان, وخاصة تلك المتعلقة بضوابط السلامة والوقاية من الحريق.

في 27 شتنبر 2012, اجتمع السادة النواب أعضاء المهمة الإستطلاعية المؤقتة, لدراسة مسودة التقرير الأولي المتعلقة بهذه المهمة.

في فاتح أكتوبر 2012, أي بعد عطلة الصيف وشهر رمضان وعيد الفطر, عقد جلسة عمل للسادة النواب أعضاء المهمة الإستطلاعية المؤقتة, مع السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة بخصوص الحادث الذي تعرضت له المحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطية بمدينة طانطان.

في 23 أكتوبر 2012, اجتمع السادة النواب أعضاء المهمة الاستطلاعية المؤقتة لدراسة المسودة النهائية للتقرير المتعلق بهذه المهمة, وتم إبداء آخر الملاحظات قبل صياغة التقرير صياغة نهائية.

دور المهمة الإستطلاعية

٢٠١٢

* السياق و الرهانات

تم تكوين المهمة الإستطلاعية المؤقتة حول المحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالجماعة الحضرية الوطنية بإقليم طانطان، بناء على طلب وجهه الفريق الإشتراكي إلى لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بتاريخ 10 ماي 2012، و بعدما تم التداول بشأنه في مكتب اللجنة تمت مراسلة السيد رئيس مجلس النواب في الموضوع حيث توصلت رئاسة اللجنة برسالة جوابية بموافقة مكتب المجلس للقيام بهذه المهمة الإستطلاعية المؤقتة طبقا لمقتضيات المادة 40 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

و قد جاءت فكرة القيام بهذه المهمة الإستطلاعية المؤقتة بعد الحريق الذي تعرضت له خزانات الفيول بالمحطة الحرارية لتوليد الطاقة و ذلك بتاريخ 26 أبريل 2012.

و قد حددت الرهانات الأساسية للمهمة الإستطلاعية المؤقتة في الآتي:

1. ظروف بناء المحطة و دواعي توسيعها سنتين فقط بعد إنجازها
2. أسباب الحريق
3. حجم الخسائر الناجمة عنه
4. التدابير المتخذة أثناء تطويق الحريق
5. التدابير المتخذة بعد الحادث لتلافي تكراره
6. الخلاصات و التوصيات

*المنهجية المتبعة

عمل السادة النواب أعضاء المهمة الاستطلاعية المؤقتة على التقيد بالمقتضيات القانونية الواردة في المادة 40 من النظام الداخلي لمجلس النواب المنظمة للدور الاستطلاعي للجان الدائمة، دون تجاوزها أو الخلط مع المقتضيات القانونية الواردة في الفصل 67 من الدستور و المادة 170 من النظام الداخلي المتعلقة بتشكيل لجان تقصي الحقائق.

ولإنجاح هذه المهمة الإستطلاعية المؤقتة, عقدت عدة اجتماعات قصد التحضير الجيد وضبط كل المعطيات المتعلقة بموضوع هذه المهمة, و وضع برنامج مدقق وتحديد الأسئلة الكبرى المؤطرة لها. كما اعتمد السادة النواب أعضاء المهمة الإستطلاعية المؤقتة في تحليلهم وخلصاتهم على البحث و التوثيق الدقيقين اللذين يتجاوزان مجرد الإستماع إلى آراء وعروض مسؤولي المؤسسات العمومية والمنتخبين المحليين وممثلي جمعيات المجتمع المدني المهمة بالجانب البيئي التي تم استطلاع آرائها, كما هو مبين في قائمة المؤسسات والجمعيات والأشخاص هذه:

* إقليم طانطان: بتاريخ 07 يونيو 2012

* عمالة إقليم طانطان : السيد عامل الإقليم

*المكتب الوطني للكهرباء :

*السيد علال محمدي المدير العام المساعد

*السيد محمد بورمضان مدير التوزيع

*السيد رحال الكناوي مدير الإستغلال

*المحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطية :

* المسؤولين عن المحطة

*قائد عملية التدخل:

*النقيب المسؤول عن الوقاية المدنية بطانطان

*الجماعة الحضرية الوطية :

* نائب رئيس المجلس البلدي

* أعضاء عن المجلس البلدي

*جمعيات المجتمع المدني:

-السيد عبضايم علي عن جمعية السلام للبيئة و التنمية

- السيد مصطفى املو عن جمعية رابطة شباب السلام للتربية و التنمية

-السيد ابراهيم زعبون عن جمعية الوحدة للأعمال الإجتماعية للتعليم بالوطية

-السيدة امباركة بوكير عن جمعية الرحمة للأعمال الإجتماعية و التنمية

المستدامة

-السيد خليهن الكرش عن الجمعية الصحراوية لضباط الصيد البحري

-السيد محفوظ بونعاج عن الجمعية الصحراوية للبيئة و التنمية

*مقر مجلس النواب : بتاريخ 26 يونيو 2012

* المكتب الوطني للكهرباء:

*السيد علي الفاسي الفهري المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء

*السيد علال محمدي المدير العام المساعد

*السيد رحال الكناوي مدير التوزيع

*السيد محمد بورمضان مدير الإنتاج

* ممثل عن شركة EMSSA: السيد نسيم بايسة

*مقر مجلس النواب : بتاريخ فاتح أكتوبر 2012

*اجتماع السادة أعضاء المهمة الاستطلاعية المؤقتة مع السيد فؤاد الدويري

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

و بعد عدة اجتماعات، خلص السادة النواب أعضاء المهمة

الإستطلاعية المؤقتة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات ترمي إلى تلافي تكرار

مثل هذه الحرائق بالمحطات الحرارية لتوليد الطاقة بالمغرب بصفة عامة, مع

تعزيز إجراءات السلامة المعمول بها داخل هذه المنشآت الهامة.

ظروف بناء المحطة الحرارية لتوليد الطاقة ودواعي أشغال توسعتها

- تم بناء المحطة الحرارية للوطية سنة 2009، وبلغت كلفة تشييدها 980 مليون درهم، وتم الشروع في إنتاج الكهرباء بها ابتداء من مارس 2009، و تبلغ القوة الإجمالية للمحطة 115.5 ميغاواط، ما يمثل ثلاث مرات حاجيات الجهة و 10 مرات حاجيات إقليم طانطان، و تتوفر المحطة على 7 محركات تعمل بالغازوال، قوة كل محرك منها 16.5 ميغاواط، و يتطلب ذلك استهلاكاً شهرياً للوقود 12 ألف طن، غير أن خزانات المحطة لايمكنها أن توفر إلا ما يكفي لتغطية 22 يوماً فقط، لأن خزانات الفيول لا تسع إلا ل 10 آلاف طن و سعة خزانات الغازوال لا تتعدى ألف متر مكعب، كما تتوفر المحطة على محركات جد متوسطة تستهلك 200 جرام للكيلواط/ساعة من الوقود، و 0.7 جرام للكيلواط/ساعة من زيت التشحيم.

-تتوفر المحطة الحرارية لتوليد الطاقة على محطة لمعالجة الفيول قبل الإستهلاك بقوة 54 طن في الساعة، و محطة لمعالجة المياه بقوة 10 متر مكعب في الساعة، و محطة لمعالجة النفايات السائلة بقوة 2 متر مكعب في الساعة، ثم محطة لمعالجة النفايات الصلبة بقوة 2 متر مكعب في الساعة.

-ناهر حجم إنتاج المحطة الحرارية لتوليد الطاقة من الكهرباء سنة 2009، حوالي 354 ميغاواط/ساعة من الكهرباء، وذلك باستعمالها ل 73 ألف و 694 طن من الفيول و 420 طن من الغازوال، غير أنه خلال سنة 2010 انخفض الإنتاج ليصل إلى مستوى 261 ميغاواط/ساعة، لكن باستهلاك 50 ألف و 219 طن من الفيول و 3519 طن من الغازوال، أما خلال سنة 2011، فقد ارتفع الإنتاج من الطاقة الكهربائية من 261 إلى 378 ميغاواط/الساعة.

-ارتفاع طلب المحطة الحرارية لتوليد الطاقة على مادة الفيول المطلوبة لإنتاج الكهرباء يرجع بالأساس إلى ارتفاع الطلب على إنتاج الطاقة الكهربائية. غير أن تخزين المحروقات بصفة عامة والمحطة الحرارية لطانطان

بصفة خاصة، بالقدر الكافي لتلبية احتياجات المحطة يعد أهم إشكالية يعاني منها المكتب الوطني للكهرباء. فاعتماد المحطة على هذه المادة كبير جدا، مما يتطلب ضرورة توفرها على صهاريج كبيرة وعديدة لتخزين كميات كبيرة، خاصة وأن محطات أخرى لا تتوفر إلا على صهاريج محدودة لا تكفي إلا ليوم أو يومين، و هذا ما دفع المكتب الوطني للكهرباء أمام إشكالية التزود بمادة الفيول، إلى التفكير في توسعة خزانات الوقود بالمحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطنية، بهدف توفير مخزون استراتيجي لمادة الفيول من أجل مواجهة عدم انتظام إمداداتها و ضمان تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بالمنطقة، خصوصا خلال الفترة الصيفية المعروفة بالحرارة المفرطة والحاجة إلى التبريد وغيره، وكذلك بهدف ترشيد النفقات بعدم استعمال الغازوال في إنتاج هذا النوع من الطاقة.

-ونظرا لصعوبة السوق في تلبية الطلبات الكبيرة للمكتب الوطني للكهرباء من هذه المادة، و نظرا للتذبذب الذي عرفته المحطة خلال السنوات الأخيرة في التزود بمادة الفيول، خاصة بعد أن أصبحت شركة أجنبية تستورد الغازوال نحو المغرب، وفي ظل غياب أي مرفأ بالميناء المحلي بالوطنية قادر على استقبال البواخر الكبيرة. فقد عمد المكتب الوطني للكهرباء إلى توسيع صهاريج وخزانات الفيول حتى يتمكن من ضمان مخزون استراتيجي يمكن من تغطية 40 يوما على الأقل من هذه المادة، وهو ما سيساهم أيضا في خفض تكلفة إنتاج الكهرباء، أي عدم الزيادة في سعر الكهرباء بالنسبة للمواطن حسب إفادات المسؤولين بالمكتب الوطني للكهرباء.

-أعلن المكتب الوطني للكهرباء عن صفقة عن طريق طلب عروض دولي لتوسيع صهاريج و خزانات الفيول، رست هذه الصفقة على الشركة الإسبانية EMMSA، و يأتي اختيار شركة أجنبية لكون بعض المقاولات الوطنية تنقصها حسب إفادة المسؤولين بالمكتب الوطني للكهرباء بعض التقنيات الجديدة، وكذلك لكون مؤسسات التأمين الوطنية تمتنع عن تأمين صهاريج تخزين المحروقات.

-بتاريخ 2 ماي 2011، تم الشروع في أشغال توسعة 4 خزانات للفيول، سعة كل واحدة منها 5000 متر مكعب، إضافة إلى خزان واحد للغزوال بسعة 5000

متر مكعب، على مساحة هكتار و نصف، بتكلفة إجمالية حددتها الصفقة في 75 مليون و 792 ألف درهم و 18 سنتيم، وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال عند وقوع الحريق 95% حسب إفادة المسؤولين عن المحطة, أي أن المشروع كان في مراحله الأخيرة قبل عملية التسليم المؤقت (Réception provisoire).

أسباب الحادث المدلى بها

-اندلع الحريق بخزانات الفيول بتاريخ 26 أبريل 2012 على الساعة الثامنة و 30 دقيقة صباحا وقبل ذلك حسب شهود عيان بالمنطقة، و حسب إفادة مدير المحطة تم على مستوى صهريج الفيول رقم 3 الموجود بفضاء التخزين الذي كان مملوء بالفيول بنسبة 20.٪، وكان وراء اندلاع الحريق قيام أحد تقنيي شركة EMMSA بأشغال التلحيم بدون تفريغه بالكامل و تهويته و قياس تركيز الغازات بداخله وهو ما يفسره مسؤولي المكتب الوطني للكهرباء بإفراط التقني الذي قام بالتدخل في الثقة بالنفس حسبما جاء في تصريحات سائر المسؤولين عن المحطة الذين إلتقت بهم اللجنة.

و ترجع المعلومات المقدمة سواء منها الشفوية أو المكتوبة من طرف المسؤولين عن المحطة، إلى أن السبب في الحادث هو التقني الذي لم يحترم الإجراءات و التدابير اللازمة، و من ضمنها الحصول على رخصة المكتب الوطني للكهرباء باستعمال النار(رخصة النار)، خاصة و أن مقتضيات الصففة تنص على أن هذا النوع من التراخيص لا يجب أن تتعدى مدتها يوم واحد، و بذلك يكون قد انتهى العمل برخصة اليوم السابق (25 أبريل 2012)، وهي مدونة على النحو الآتي:

نسخة من رخصة النار

الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحريق بمادة الفيول التي كانت تتواجد بالخزان (أكثر من 400 طن) وانسكابها خارج الخزان بعد انفجاره، مما أدى إلى انتشار النيران بمحيط الخزانات الأخرى والإضرار بالخزانات المجاورة بشكل متفاوت.

الخسائر الناجمة عن الحريق

بعد الإنتهاء من عملية إخماد الحريق حوالي الساعة الثانية عشرة زوالاً، والتأكد من خلو المحطة و محيطها من أي خطر، قام المكتب الوطني للكهرباء، و بمساعدة مكتب خبرة متخصص، بتقييم شامل للخسائر و الأضرار، ووقف على ما يلي:

- ↳ لم ينتج عن الحادث أية خسائر بشرية
 - ↳ لم تتأثر المحطة الحرارية لتوليد الطاقة بالوطية الأصلية، بل اقتصرت الأضرار على خزانات مشروع التوسعة.
 - ↳ لم يسجل انقطاع للتيار الكهربائي سواء على إقليم طانطان أو الجهة
- ككل

↳ تتلخص الخسائر المادية، حسب تقرير المكتب الوطني والخبرة التي أنجزها في الموضوع و التي حددت في 5.407.245.00 درهم، و تتحملها شركة EMMSA حسب تصريح ممثل الشركة المكلفة بإنجاز المشروع للجنة خلال اللقاء مع المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء بتاريخ 26 يونيو 2012 بمقر مجلس النواب، فيما يلي:

❖ ضياع الخزان رقم 3 بكامله

❖ ضياع 420 طن من مادة الفيول

❖ اعوجاج على مستوى الأطراف العليا للخزان رقم 4

❖ إتلاف بعض الأنابيب المثبتة بمحيط الخزانات

❖ إتلاف جزئي للعازل الحراري (colorifuge) الخاص بالخزانات 4و2و1

أما على المستوى البيئي، فقد أدى احتراق الفيول إلى تكون غيوم من الدخان الأسود تصاعدت نحو الأفق طيلة مدة الحريق، وقد كانت لظروف اتجاه الرياح السائدة في ذلك اليوم أحسن دور في تلافي الكارثة البيئية وتدمير المشروع برمته، حيث وجهت الأدخنة في الإتجاه المعاكس للمحطة الأصلية مما خفف الأضرار حتى على مدينة الوطية، و ساهم أيضا في حماية المحطة الحرارية لتوليد الطاقة التي لم تدركها السنة اللهب.

غير أن المجتمع المدني يطالب بضرورة تحمل المكتب الوطني للكهرباء لمصاريف استقدام فريق مراقبة جودة الهواء للتأكد من الآثار البيئية الحقيقية للحريق على محيط المحطة بما في ذلك الميناء و السواحل المجاورة و الأحياء السكنية لمدينة الوطية إضافة إلى ضرورة القيام بالإختبارات اللازمة للتأكد من عدم تسرب مواد ملوثة نحو الفرشة المائية وهي بالمناسبة قليلة لا تلبي الحاجيات بشكل كاف، التي تعتبر المصدر الوحيد للتزود بالماء الشروب لدى سكان الوطية وإقليم طانطان والأقاليم الجنوبية.

التدابير المتخذة أثناء الحريق

كانت هناك تدابير فورية تمثلت في محاولة السيطرة على الحريق و إخماده و بالتالي الحيلولة دون انتشاره إلى منشآت المحطة، و تتمثل هذه التدابير الفورية في :

- 1- تعبئة مجهودات العاملين بالمحطة لمواجهة الحريق
 - 2- إخبار السلطات المحلية و مصالح الوقاية المدنية بمدينة طانطان (تبعد ب 25 كلم)
 - 3- توقيف المحطة عن الإنتاج الكهربائي
 - 4- تبريد الخزانات المجاورة لمكان الحادث
 - 5- عزل دارات الفيول و الغازوال
 - 6- قطع التيار الكهربائي عن مكان الحادث و محيطه
 - 7- حقن الرغوة المكافحة للحرائق في جميع القنوات المجاورة
- غير أن هذه التدابير الفورية للسيطرة على الحريق واجهتها عدة صعوبات، ناتجة عن:
- مدينة الوطية و عدد سكانها يناهز 7000 نسمة، و تتوفر على ميناء مهم لا يتواجد بها مقر للوقاية المدنية، حيث أن أقرب مركز هو طانطان التي تبعد ب 25 كلم.
 - محدودية الإمكانيات البشرية و التقنية لدى الوقاية المدنية لمدينة طانطان مما تطلب الإستنجد بالقوات المسلحة الملكية، و أطمق إطفاء الحرائق التابع لمطاري كلميم و طانطان.
 - عدم إشتغال غرفة الرغوة داخل الخزان -مصدر الحريق-
 - قوة الانفجار أدت إلى إتلاف قنوات الإطفاء.
 - الضعف الكبير لكمية الماء المخزنة و المخصصة لإطفاء الحريق بالمحطة و المقدرة ب 600 متر مكعب غير كافية، مما أدى إلى اللجوء إلى استعمال صهاريج متنقلة تمت طيلة اليوم لأجل تزويد المحطة بالماء اللازم لإطفاء الحريق و تبريد الخزانات المجاورة .

➤ انتشار ألسنة اللهب أدى إلى اتلاف قنوات ضخ الرغوة من وعاء الرغوة في اتجاه الصهاريج مما قلص من جودة الرغوة المقذوفة.

الإجراءات الواجب اتخاذها بعد الحادث

بإعادة استعمال كلمات السيد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء، فإن "ما حدث بالمحطة الحرارية لتوليد الطاقة بطانطان يعتبر كارثة لم يشهد المكتب الوطني للكهرباء مثيلاً لها خلال 50 سنة كما أن "ما حدث كان بمثابة درس للجميع".

و قد كان الحادث مناسبة لاستخلاص مجموعة من العبر، منها ما هو متعلق بالمحطة الحرارية لطانطان ومنها ما يهم كافة المحطات الحرارية التابعة للمكتب الوطني للكهرباء.

1- ضرورة تعزيز و تقوية وسائل الوقاية و السلامة بالمحطة الحرارية

والصرامة في تطبيقها

2- ضرورة الإسراع في توسعة مخزون الماء من 600 إلى 3000 متر

مكعب

3- ضرورة وضع آلات رغوطة متحركة لإطفاء النار

4- ضرورة تفعيل خطة التدخلات الداخلية للإنقاذ بشكل ناجح

5- تحسيس المستخدمين على مساطر الأمن والسلامة المعمول بها

بالمكتب الوطني للكهرباء والتقيد بها 24/س/24.

6- رفع درجة اليقظة لدى العاملين بالمحطة بشكل ملموس

7- تعجيل انطلاق العمل "بخطة التنظيم الداخلي للإنقاذ في المحطات

الحرارية" التي لم تبدأ بعد.

8- تدعيم الشراكة بين المحطات الحرارية للمكتب و مصالح الوقاية

المدنية

9- إلزامية التقيد التام بإجراءات "مخطط الأمن والسلامة" عند القيام

بأشغال التلحيم وغيرها.

10- تطوير التدابير المحددة لقواعد و إجراءات السلامة الواجب

احترامها من طرف الشركات المتدخلة بالمواقع و المنشآت الخاصة بالمكتب الوطني للكهرباء واليقظة المستمرة لمواكبة كافة أشغالها.

11- إجراء خبرة على جميع منشآت الأمن والسلامة بمختلف المحطات

بالمملكة للتأكد من مدى مطابقتها لآخر المعايير في هذا المجال

خلاصات وتوصيات عامة

تبنى هذه الخلاصات على ما تم تجميعه من معطيات وبيانات سواء أثناء جلسات العمل المختلفة التي قامت بها اللجنة، وكذا من خلال الزيارة الميدانية وتحليل الوثائق التي حصلت اللجنة عليها، ويمكن تبويب هذه الخلاصات بشكل منسجم مع الأسئلة المحورية المهيكلة لعمل المهمة الإستطلاعية المؤقتة.

* أولا : خلاصات مرتبطة بظروف بناء المحطة ودواعي أشغال التوسعة

1- المحطة الحرارية لطانطان أحدثت لتعمل خلال أوقات الدروة بمعدل خمس ساعات في اليوم، غير أنها أصبحت تعمل بدون توقف 24س/ 24س وما يعنيه ذلك من :

+ مخالفة لشروط الإحداث على مستوى دفاتر شروط التأثير على البيئة وكذا شروط السلامة والوقاية.

+ عدم جدوى الإعتماد على المحطات الحرارية المشتغلة بالفيوول لتزويد البلاد بالكهرباء نظرا لمحدودية طاقتها الإنتاجية، وصعوبة ضمان التزود المنتظم بالفيوول كما وكيفا، وارتفاع ثمن الإنتاج.

2- بناء محطات كافية على امتداد التراب الوطنية لتوليد الكهرباء من الحجم الكبير ذات المردودية العالية لأجل ضمان الأمن الطاقى للوطن, مع العمل على الإستغناء عن تشغيل المحطات بمادة الفيول.

3- أشغال التوسعة لم تكن موضوع ترخيص من طرف الجماعة الحضرية للوطية ، مما يقتضي من المكتب الوطني للكهرباء مراجعة طرق اشتغاله بضرورة احترام دور الجماعات الترابية فيما يخص مساطر الترخيص المختلفة والملزمة للجميع.

* ثانيا: خلاصات مرتبطة بأسباب الحريق

1- غياب تام سواء تعلق الأمر بمسير الأشغال التابع للشركة أو ممثل مكتب المراقبة وتتبع الأشغال أو المكلف من طرف المكتب الوطني للكهرباء بالإشراف على الورش, أثناء عملية التلحيم التي أدت إلى الانفجار, وهو ما يخالف واجب اليقظة والمواكبة.

2- اجراء عملية التلحيم تم بدون ترخيص قانوني من طرف المكتب الوطني للكهرباء وفي ظل غياب أي مسؤول عن هذا المكتب لمراقبة عملية التلحيم, وجود قرار بالإصلاح والتلحيم المفروض تدوينها في دفتر الورش.

3- رغم أن المكتب الوطني للكهرباء أحاط صفقة أشغال توسعة خزانات الفيول بالمحطة الحرارية لطانطان بمجموعة من الإحتياجات من قبيل اشتراط توفر الشركة القائمة بالأشغال على خطة للأمن والسلامة تستجيب للمعايير المطلوبة، والتعاقد مع مكتب للدراسات يتولى مراقبة الدراسات والأشغال والتوريدات المرتبطة بالمشروع. إلا أنه لم يتم احترامها أو تطبيقها.

4- رغم وجود هياكل تنظيمية ضمن الوثائق الضابطة للصفقة تتولى الإشراف على حسن سير الأشغال داخل الورش. فإنه لم يتم احترامها و تفعيلها.

5- عدم احترام إجراءات السلامة والوقاية المنصوص عليها ضمن مختلف وثائق الصفقة.

6- ضرورة مساءلة مكتب الدراسات المكلف بتتبع ومراقبة الأشغال, وكذلك المسؤولين عن المحطة.

***ثالثاً: خلاصات مرتبطة بجبر الأضرار الناجمة عن الحريق**

1- الأضرار المادية يبدو أنها تفوق بكثير ما جاء في التقرير الأولي للمكتب الوطني للكهرباء (5.407.245.00 درهم) خاصة وأن الكلفة الإجمالية لبناء خمسة خزانات هي 75 مليون و 792 ألف درهم و 18 سنتيم. الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء تقييم حقيقي وواقعي يراعي الصهاريج المتلفة وكمية الفيول وكذا ما تم صرفه من جهد ومال لإخماد الحريق ناهيك عن تأخر الأشغال.

2- عدم وجود خسائر بشرية

3- الأضرار البيئية يصعب تقييمها بعد انصرام مدة زمنية هامة.

4- لم تكن عملية توسعة المحطة الحرارية لتوليد الطاقة, موضوع دراسة تأثير على البيئة.

*** رابعاً: خلاصات مرتبطة بالإجراءات التي يجب اتخاذها**

1- يجب إحداث مركز للوقاية المدنية بمدينة الوطية, بالنظر لعدد سكانها والأهمية الصناعية والتجارية لمينائها ولتواجد المحطة الحرارية بها.

2- يجب التوفر على خطة تواصلية لدى المكتب الوطني للكهرباء لتوفير المعلومة لطالبيها ووضع حد لتضارب الروايات حول أسباب ومضاعفات الحادث.

3- تثمين تظافر جهود مختلف الجهات المعنية وهي بالإضافة إلى المكتب الوطني للكهرباء: الوقاية المدنية بطانطان، القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، أطقم الإطفاء بمطاري كلميم وطانطان، السلطة المحلية والجماعات المحلية, في إخماد هذا الحريق.

4- ضرورة وجود مخططات داخلية للإنقاذ بالمؤسسة وعلى صعيد المدينة والإقليم والجهة وعلى الصعيد الوطني للتحكم بفعالية في هذا النوع من الكوارث.

5- عدم وجود خسائر بشرية, حيث أن موقع المحطة بعيد عن أي جميع سكاني.

6- الحرص على إقامة هذه المحطات وكل المنشآت الخطيرة بعيداً عن التجمعات السكانية.

*** خامساً: خلاصات مرتبطة بالتدابير الوقائية المتخذة بعد الحادث**

1- " ما حدث بالمحطة الحرارية لطانطان يعتبر كارثة لم يشهد المكتب الوطني للكهرباء مثيلا لها خلال 50 سنة ", كما أن " ما حدث كان بمثابة درس للجميع " كما قال السيد المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء.

2- تعزيز وسائل الوقاية والسلامة بالمحطة الحرارية

3- تعزيز نجاعة نظام الإطفاء المتواجد بالمحطة والمعتمد أساسا على نظام التبريد ونظام الرغوة, لكن الضرورة تستدعي اعتماد أنظمة متعددة للإطفاء والتبريد لتفادي الطوارئ الناتجة عن أي عطب محتمل في النظام الأساسي.

4- تفعيل خطة التدخلات الداخلية للإنقاذ (POI) بالمحطات التابعة للمكتب الوطني للكهرباء

5- ضرورة تقيد منشآت الأمن والسلامة بالمحطات الحرارية لآخر المعايير في هذا المجال, خاصة وأن بلادنا مدعوة لتوحيد وتقارب الضوابط والتشريعات مع الإتحاد الأوروبي.

6- عدم مواكبة التدابير المحددة لقواعد وإجراءات السلامة الواجب احترامها من طرف الشركات المتدخلة بالمواقع والمنشآت الخاصة بالمكتب الوطني للكهرباء للمستجدات, وخاصة لدى الدول الرائدة في هذا المجال.

7- ضرورة تحيين النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية المحددة لشروط فتح واستغلال المؤسسات المصنفة في الدرجة الأولى والمعروفة بالمؤسسات الخطيرة والمزعجة والملوثة كظهير 25 غشت 1914 المتعلق بالمؤسسات غير الصحية والمضرة والخطرة، حتى يستجيب لكل المستجدات ويتناغم مع التشريعات والإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية.

8- ضرورة إعادة النظر في برمجة مثل هذه المحطات التي تعتمد على الطاقة الأحفورية, نظرا لخطورتها وآثارها السلبية على البيئة والإتجاه إلى الطاقات النظيفة والمتجددة.

9- ضرورة تعميم ومتابعة نتائج الخبرة التي أسندتها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة لشركة فرنسية وبتتمويل من طرف الإتحاد الأوروبي

لافتحاص نظم السلامة والأمن بمختلف المحطات الحرارية لتوليد الطاقة بالمغرب.

ملاحق و

- 1- برنامج عمل المهمة الإستطلاعية المؤقتة
- 2- معطيات تقنية للمكتب الوطني للكهرباء بإقليم طانطان
- 3- تقرير أولي بشأن الخبرة حول صهاريج تخزين الفيول بالمحطة الحرارية بطانطان من إنجاز S2G TEST INDUSTRIEL بطلب من المكتب الوطني للكهرباء.
- 4- تقرير حول البحث الإداري المتعلق بالحريق الذي اندلع بفضاء خزانات الفيول الحديثة البناء بالمحطة الحرارية لطانطان يوم 26 أبريل 2012.
- 5- دفتر الشروط العامة المتعلقة بخدمات المساعدة التقنية لأجل مراقبة الدراسات و الأشغال والتوريدات المرتبطة بمشروع بناء الخزانات وتوابعها بمحطات مولدات الكهرباء والمشتغلة بالغاز والفيول .
- 6- نسخة من ظهير 25 غشت 1914 المتعلق بالمؤسسات غير الصحية والمضرة والخطرة.
- 7- بطاقات حول مشاريع مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمراقبة والوقاية من المخاطر.
- 8- رسالة شكر للسادة: -وزير الداخلية
-وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة
-المدير العام للمكتب الوطني للماء والكهرباء